

المفاهيم الشرعية والضوابط الفقهية ودورها في حماية حقوق المرأة

دراسه مقارنة

فاروق عباس نورالدين رمضان* و جمال فاتح علي**
* المعهد التقني - كركوك - الجامعة التقنية الشمالية
** المعهد التقني - كركوك - الجامعة التقنية الشمالية

(تاريخ القبول بالنشر: 27 تموز، 2023)

الخلاصة:

الحمد لله رب العالمين والصلاه والسلام على أشرف خلق الله وسيد المرسلين محمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبعد:
كرم الإسلام المرأة وأوجب رعايتها والإنفاق عليها ومراعاة حقوقها، ولها الحق في التصويت وإبداء الرأي، مع الضوابط الشرعية، والمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والعبادات والأجر والتكاليف الشرعية، مع بيان اختصاص النساء ببعض الأحكام عن الرجال، ويتضح ذلك في وجوب النفقة والسكنى، والمهر، وجواز عمل المرأة كحق من حقوقها المشروع، مع بيان معنى المفاهيم الشرعية وأحكامها، ومعنى الضوابط الشرعية، مع ذكر مجموع من مفاهيم المرأة ومكانتها في الشريعة، وذكر المفاهيم الفقهية وضوابط الشريعة للدفاع عن حقوق المرأة من خلال القرآن، والسنة، والإجماع. وتضمنت مجمله من الاستنتاجات التي تمكنت من الوصول إليها بعد دراسته الموضوع والإلمام به من كل جوانبه - في حدود اطلاع الباحث وسعه وريقات البحث.

الكلمات الدالة: المفاهيم، الضوابط، حماية، المرأة.

المقدمة

أخرى ادق من غيرها وضوابط فقهية تعالج الازمات وحل لمشكلات ومن اهمها ازمه عدم المساواه بين الرجل والمرأه، فهناك مفاهيم شرعيه وضعت المرأه في موضع القمه في المجتمع والمكانه الاعلى لها ودافعت الضوابط الفقهيه عن المرأه بادلها وقرائن من مصادر التشريع اولها القران وسنه النبي - صلى الله عليه وسلم - وعلى هذا الاساس عملنا دراسته بعنوان (المفاهيم الشرعيه والضوابط الفقهيه ودورها في حمايه حقوق المرأه) دراسته فقهيه مقارنة وتتلخص هذه الدرسته بمايلي:

مشكله البحث: ان من كثره القوانين التي تنحاز مع العادات والتقاليد التي قد تكون غير سليمه تقلل من حقوق ومكانه

الحمد لله رب العالمين والصلاه والسلام على اشرف خلق الله وسيد المرسلين محمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبعد.....

هناك مصادر قانونيه ودوليه تنادي دوما بحمايه حقوق المرأه، ونسمع عنها كثرًا وهناك بحوث تكلمت عن هذه الحمايه، لكن كيفيه الحمايه لم تكن بالمستوى المطلوب فالمجتمعات الشرقيه والغربيه، تنظر الى المرأه بعين غير دقيقه وغير صحيحه، وعن التأمل في المراجع والمصادر وجدنا ان نظر الشرع الى المرأه مختلف عن غيرها فاللشريع مفاهيم

المبحث الثالث(المفاهيم الفقهية وظوابط الشريعة للدفاع عن حقوق المراه)
المطلب الاول(المفاهيم الشرعية في القران وظوابطه لحمايه حقوق المراه)
المطلب الثاني(المفاهيم الشرعية في السنه النبويه وظوابطه لحمايه حقوق المراه)
المطلب الثالث(المفاهيم الشرعية في الاجماع وظوابطها لحمايه حقوق المراه)
خاتمه البحث
نتائج البحث
توصيات البحث
فهرست المصادر والمراجع

المبحث الاول

(المفاهيم الشرعية للدفاع عن حقوق المراه)

المطلب الاول

(معنى المفاهيم الشرعية وأحكامها)

أولاً: تعريف المفهوم في اللغة: الفاء والهاء والميم علم الشيء، وفهمت الشيء: عقلته وعرفته. وفهمت فلانا وأفهمته، وتفهم الكلام: فهمه شيئاً بعد شيء. ورجل فهم: سريع الفهم، ويقال: فهم وفهم. وأفهمه الأمر وفهمه إياه: جعله يفهمه، والفهم: معرفتك الشيء بالقلب، فهمه فهما وفهما وفهامه: علمه؛ والمفهوم اسم المفعول من فهم⁽¹⁾.

ثانياً: تعريف المفهوم في الاصطلاح:

1- هو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق ، أي يكون حكماً لغير المذكور، وحالاً من أحواله، كتحریم ضرب الوالدين المفهومه حرمته من قوله تعالى: {فلا تقل لهما أف} (2)، الدال منطوقاً على تحريم التأقيف (3).

2- وعرف بأنه: الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم عما عداه(4).

ثالثاً: تعريف الشرعية في اللغة: شرع: الشين والراء والعين أصل واحد، وهو شيء يفتح في امتداد يكون فيه، ويسمى

المراه فالمرأه وفق المنظور الفقهي الاسلامي هي مدرسه وسبب لبناء مجتمع سليم وصحيح المسار.

أهميه البحث: يكمن اهميه البحث هذا وفق عده محاور اساسيه منها:

1-احياء مفاهيم شرعيه موفقه دعت الى الدفاع عن حقوق المراه في كافة المجالات.

2-تحيينه ارضيه مناسبه وانشاء اسس ومفاهيم حقيقه تدافع عن حقوق المراه وفق منظور رباني دعا اليه الله تعالى ودافع عنها رسول الله في سبيل اعلاء مكانه المراه.

3-اعطاء المراه حقها الصحيح السليم من خلال الوسطيه التي دعت اليها الشرعيه الاسلاميه بعيده عن العنف والتشدد والتطرف.

اهداف البحث: يهدف هذا البحث الى:

1-بيان المفاهيم الشرعيه التي تخص المراه وعلاقتها بربها واولا وعلاقتها بالمجتمع المحيط ثانيا وفق المصطلحات القرانيه والنبويه الصحيحه.

2-التعريف بالمرأه وفق المفهوم الشرعيه من منطلق الحريه التي اعطتها مصادر التشريع مع الضوابط الفقهيه لها.

3-الاعتماد على ما حثنا عليه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من امور ونواهي تخص حقوق المراه.

4-تعظيم المراه وحقوقها بدون المساس لهذه الحقوق لان المراه في الشرع هي الام والاخت والبنث والزوجه والجدده والعمه.... الخ.

منهج البحث:

المقدمه

المبحث الاول(المفاهيم الشرعية للدفاع عن حقوق المراه)

المطلب الاول(معنى المفاهيم الشرعية واحكامها)

المطلب الثاني (مفهوم المراه ومكانتها في الشرعيه)

المبحث الثاني(الضوابط الفقهيه ودورها في حمايه المراه)

المطلب الاول(معنى الضوابط الشرعيه والحكمه منها)

المطلب الثاني (دور الضوابط الشرعيه لحقوق المراه)

للإنسان سواء كان ذكراً أو أنثى: وفي ذلك قال الله عز وجل: { "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً" } (10).

أساس التفضيل بين بني آدم من الذكور والإناث هو التقوى لا الجنس أو النوع البشري، وقد أكد على ذلك جمهور الأصوليين المقصود بخطاب الذكور في نصوص الشرع بأنه موجه إلى الرجل والمرأة معاً سواء جاء بصيغه المفرد المذكر أو الجمع المذكر، بعيداً عن وجود أي تمييز أو تفرقة بين الرجل والمرأة إلا في حال وجود قرينه محده.

2- مفهوم الخلافه في الأرض: حيث يقول الله - سبحانه وتعالى - في كتابه العزيز: { "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۗ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ" } (11) ، وقوله تعالى: { "وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ" } (12) ، وقوله سبحانه: { "وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ" } (13).

نالت المرأة استقلالها التام في الإسلام عمّا تقوم به من أعمال أو أفعال، ومن أشكال هذه الاستقلاليه من اتفق عليه جمهور فقهاء الإسلام من كون المرأة تملك الحريه الكامله والاستقلاليه في كيفية إداره أموالها وطرق استثمارها وكافه التصرفات التي تخصها دون أن يحق لأي شخص أن يسطو عليها أو يتحكم فيما تملك، ويقصد هنا بالشخص الرجل سواء كان من الأقارب أو الزوج، مع العلم بأن أي استثناء من هذا الأصل الذي هو حق المرأة لا يكون إلا بنص موثق ولا يمكن أن يزيد فيه إلا عن طريق وجود دليل.

من الأدله الداله على ذلك: لما روي في ذلك عن أبي هريره -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : { "كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبْوَاهُ يَهُودَانِهِ، أَوْ نَصْرَانِهِ، أَوْ مَجْسَانِهِ، كَمَا تَلَّى الْبَيْهَمَةَ تُنْتَجُ الْبَيْهَمَةَ، هَلْ تَرَى فِيهَا جِدْعاً" } (14).

وجه الدلاله من الحديث: بأنه كل مولود يولد على معرفه الله - سبحانه وتعالى - والإقرار به، كل مولود يولد متهيئاً

الشرعه أو الشريعه في كلام العرب: أي مشرعه الماء وهي يعتبر مورد الشاربه التي شرعها الناس فيشربون ويستقون منها، واشتق من ذلك الشرعه في الدين والشريعه. قال الله تعالى: { لكل جعلنا منكم شرعه ومنهاجا } (5)، وفي الشرع: يقال البيان والإظهار، أو المراد بالشرع التي ذكر على السنه الفقهاء بيانه في الأحكام الشرعيه (6).

رابعاً: تعريف الشرعيه في الاصطلاح:

1- الشرع: تجويز الشيء أو تحريمه أي جعله جائزاً أو حراماً، و الشارح مبين الأحكام الشرعيه والطريقه في الدين الشرعيه ما شرع الله تعالى لعباده، والمشروع ما أظهره الشرع والدين ما ورد به الشرع من التعبد ويطلق على الطاعه والعباده والجزاء والحساب (7).

2- الشرع مثل الشريعه: هو كل فعل أو تركه مخصوص ببني من الأنبياء التي ارسله الله صريحاً أو دلالة عليه مجاز إطلاقه على هذه الأصول الكليه، وإن كان ذلك شائعاً، فإن إطلاقها بخلاف المله على الفروع بشكل مجاز، وتطلق ذلك على الأصول حقيقه مثل الإيمان بالله وكتبه وملائكته وغير ذلك من الامور ، ولا تتبدل ذلك بالنسخ، ولا يمكن ان يختلف في ذلك الأنبياء والمرسلين، ولا تطلق هذا على آحاد الأصل (8).

خامساً: المفاهيم الشرعيه للدفاع عن حقوق المرأة:

من الأمور التي ينبغي توضيحها والتأكيد عليها أنه: تنطبق جميع الأحكام في الإسلام على كل من الرجال والنساء ، ما لم ينص على خلاف ذلك بسبب اختلاف النوع، فالنساء شقائق الرجال أي نظائرهم وأمثالهم في الخلق والطباع فكأنهن شققن من الرجال، وفيه من الفقه إثبات القياس والحاق حكم النظر بالنظير وأن الخطاب إذا ورد بلفظ الذكور كان خطاباً بالنساء إلا مواضع الخصوص التي قامت أدله التخصيص فيها (9).

إن التصور الإسلامي للمرأة ينبغي أن يبين المكانه الحقيقيه للمرأة في هذا الدين مفاهيم شرعيه، ونستطيع توضيحها في نقاط، ومن أهم هذه المفاهيم:

1- مفهوم التكرم- التي كرمه الله - سبحانه وتعالى -

لقد أعطى الإسلام المكانة الكبيره للمرأة مثل الرجل تمامًا واهتم بها، حيث قام بإعلاء شأنها، وصون كرامتها، وحافظ على عرضها من الدنس، كما قام بالحث على التمسك والالتزام بمبادئ الدين وأحكامه، والتحلي بالأخلاق الكريمة، والبعد عن الأخلاق السيئه والفاحشه.

وأُصِفَ الإسلام المرأة، وحررها من ظلمات الجاهلية التي كانت تعيش فيها، كما حررها من سيطره وتحكم الرجل في مصيرها بدون وجه حق؛ فمن أشكال إنصاف الإسلام للمرأة أنه أعطاها حقها باعتبارها إنساناً بشرياً، كما كرمها بكونها أنثى، وكونها بنتاً، وبالمثل كرمها بكونها أمًا، وزوجه، وعضوًا فاعلاً في المجتمع الإنساني.

ولبيان مفهوم المرأة ومكانتها في الشريعة، نستطيع أن نجمال ذلك في النقاط التالية:

1- **المراه باعتبارها الأم:** وصى الإسلام وأكد على الأم، حيث لحقها بتوحيد الله وعبادته، وأكد على برها باعتبارها من أصول الفضائل التي حث عليها الدين، وأكد على حقها أكثر من حق الأب نتيجة لما تراه وتتحملة من مشاق ومصاعب في الحمل والوضع والرضاعه والتربيه، وقد قرر القرآن وأكد على هذا الحق وهذه الوصيه أكثر من مره، وفي أكثر من سوره؛ من أجل تأكيده وتثبيتته في عقول ونفوس الأبناء، حيث جاء في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنَا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ (18).

2- **المراه باعتبارها البنت:** بظهور الإسلام ساوى بين البنت والولد، فهما هبه ونعمه من الله - سبحانه وتعالى - يهبهما لمن يشاء من عباده، حيث قال الله - عز وجل - في محكم كتابه: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ* أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاءً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ (19).

3- **المراه باعتبارها الزوجه:** فان الإسلام اعتبر الزوجه في الكون من آيات الله ، وفي ذلك قال الله عز وجل : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ

للإسلام فمن كان أبواه أو أحدهما مسلما استمر على الإسلام في أحكام الآخرة والدنيا وإن كان أبواه كافرين جرى عليه حكمهما في أحكام الدنيا(15).

3- **مفهوم المساواه فيما بين بني البشر:** يُبنى التصور الإسلامي لمكانة المرأة في الإسلام من منطلق المساواه بينها وبين الرجل، وهنا المساواه على الحقوق لا تقتصر فقط، بل تتعدى أبعد من ذلك، وهو الوجود في هذه الحياه، حيث قال الله - عز وجل -: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾ (16).

فحق المساواه بين الرجل والمرأه هو من أصول النظر الإسلامي فيما يخص قضيه المرأة، حيث إن النصوص الشرعيه نصت على المساواه في المعامله بين الرجل والمرأه بعيداً عن أي تمييز أو محاباه أو تفضيل لأحدهما عن الآخر.

وتؤكد هذه المساواه وأهميتها في كون الأوامر الملقاه عليهما تكون موجهه لكليهما مره واحده، وهي لا تحتاج إلى إثبات أو دليل حيث هذه المساواه هي الأصل في الأحكام والأوامر، على سبيل المثال ما يخص الحقوق الزوجيه قبل عقد الزواج وبعده، وكذلك الحقوق الاجتماعيه المتمثله في الحق في العمل والتعليم والميراث وغيرها من الحقوق الكثيره، حيث الدليل يكون هنا التأكيد على عدم المساواه، وتخصيص النساء بأحكام مميزه وخاصه لها.

4- **مفهوم السلطه التأديبيه:** لقد حذر الإسلام من أي إساءه جسديه للمراه، أو سوء المعامله، وجعل لقوامه الرجل ضوابط ومفاهيم لا يتعداها، ومن ذلك قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ (17).

المطلب الثاني

(مفهوم المرأة ومكانتها في الشريعة)

والفيومي⁽²⁸⁾، وعبد الغني النابلسي⁽²⁹⁾ وغيرهم، حيث يرون أن: الضابط والقاعده بمعنى واحد؛ فهما مترادفان، وهو مبني على عدم التفريق بينهما؛ فعرفه أصحاب هذا الاتجاه كتعريف القاعده.

جاء في تيسير التحرير: في معرض الكلام عن القواعد: ومعناها كالضابط والأصل والقانون والحرف، فهي ألفاظ مترادفه اصطلاحاً⁽³⁰⁾.

وجاء في المصباح المنير: والقاعده في الاصطلاح بمعنى الضابط وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته⁽³¹⁾.

الفريق الثاني: وهو ما ذهب إليه الجمهور⁽³²⁾، أن معنى الضابط يختلف عن معنى القاعده، وأن هناك فرقاً بينهما، ومنهم ابن نجيم⁽³³⁾ حيث قال: "والفرق بين الضابط والقاعده أن القاعده تجمع فروعاً من أبواب شتى، والضابط يجمعها من باب واحد، هذا هو الأصل"⁽³⁴⁾.

تعريف الفقيهيه:

تعريف الفقه لغه: الفاء والقاف والهاء أصل واحد صحيح، وله معان كثيره، ومن ذلك:

1- يأتي بمعنى إدراك الشيء والعلم به: ثم اقتص بذلك علم الشريعه لسيادته وشرفه وفضله على سائر أنواع العلم كما غلب النجم على الثريا والعود على المنديل؛ وكل علم بشيء فهو فقه، وفقه فقها: بمعنى علم علما، ورجل فقيه: عالم. وكل عالم بشيء فهو فقيه⁽³⁵⁾.

2- يأتي بمعنى الفهم: يقال: الفقه: يأتي بمعنى الفهم وقد فقه الرجل بالكسر فقهاً ويقال ان فلاناً لا يفقه وكذا يقال: انه أوتي فلاناً فقهاً في الدين: أي فهماً فيه. وفي ذلك قال الله عز وجل: {لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ} ⁽³⁶⁾؛ ليصيروا فقهاءً او علماءً في هذا الدين، ومنه قول الله - سبحانه وتعالى- عن قوم شعيب: {...مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ...} ⁽³⁷⁾، ومنه قول الله - سبحانه وتعالى-: {وَلَكِنَّ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ} ⁽³⁸⁾، وفقهه الله؛ ودعا النبي، -صلى الله عليه وسلم-، لابن عباس فقال: «اللهم فقهه في الدين» ⁽³⁹⁾ أي: فهمه تأويله ومعناه⁽⁴⁰⁾.

بَيْنَكُمْ مَوَدَّةَ وَرَحْمَةٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ} ⁽²⁰⁾، وأكرم الإسلام المرأة بحقها على زوجها في الصداق والنفقه، والمعاشره بينهما بالمعروف.

4- أعلى الإسلام من مكانه المرأة، وقد أخبرنا الله - سبحانه وتعالى- في كتابه الكريم بأن المرأة خلقت من ضلع الرجل، حيث قال الله -تعالى-: {هو الذي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا} ⁽²¹⁾، وذكر الله - عز وجل-: {يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إِنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم} ⁽²²⁾، وبذلك قالت عائشه -رضي الله عنها- قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «إنما النساء شقائق الرجال»⁽²³⁾.

5- وصى النبي -صلى الله عليه وسلم- بالمرأة في خطبه الوداع، فكان مما قاله -صلى الله عليه وسلم-: «فاتقوا الله في النساء؛ فإنكم أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمه الله، ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن ذلك، فاضربوهن ضرباً غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن، وكسوتهن بالمعروف»⁽²⁴⁾.

المبحث الثاني

(الضوابط الفقيهيه ودورها في حمايه المراه)

المطلب الاول

(معنى الضوابط الفقيهيه والحكمه منها)

تعريف الضابط في اللغه: الضاد والباء والطاء أصل صحيح، اسم فاعل من ضبط، يقال: ضبط الشيء ضبطاً ⁽²⁵⁾، وللضابط عده معانٍ منها: الحزم، واللزوم، والحفظ، والشده، يقال: الضبط: لزوم الشيء وحبسه، ضبط عليه وضبطه يضبط، وضبط الشيء حفظه بالحزم، والرجل ضابط أي حازم، ورجل ضابط وضبطي: قوي شديد⁽²⁶⁾، وغيرها من المعاني.

تعريف الضابط في الاصطلاح:

اختلف العلماء في تعريف الضابط إلى فريقين: **الفريق الأول:** وهو ما ذهب إليه الكمال ابن الهمام⁽²⁷⁾؛

1- وجوب النفقة: انه حيث اتفق الفقهاء، (جمهور الفقهاء) من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة على وجوب نفقه الزوجه على زوجها سواء كانت مسلمه أو غير مسلمه اذا سلمت نفسها اليه، فعليه نفقتها وكسوتها وسكنائها، سواء كانت موسره أو معسره على زوجها مع يساره واعساره نفقتها بجميع أنواعها. وتختلف هذه النفقه باختلاف حال الزوجين يساراً واعساراً⁽⁵⁵⁾.

والدليل على ذلك: من الكتاب والسنة والمعقول:
أولاً: من الكتاب: قوله - سبحانه وتعالى-: {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ} (56)
وجه الدلالة من الآية: دلت الآية على وجوب نفقتها عليه، يدل على أن النفقه تفرض عليه على قدر إمكانه وسعته، وأن نفقه المعسر أقل من نفقه الموسر⁽⁵⁷⁾.

ثانياً: من السنة: ما روي عن جابر بن عبد الله أن النبي - صلى الله عليه وسلم- قال: {وهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف} (58).

وجه الدلالة من الحديث: فيه وجوب نفقه الزوجه وكسوتها وذلك ثابت بالإجماع، وأن النفقه في مقابله استدامه الاستمتاع ولا خلاف في ذلك⁽⁵⁹⁾.

ثالثاً: من المعقول: أن النكاح حبس المرأة؛ فكان حقاً عليها أن تمتنع عن الاكتساب بحق هذا النكاح، فكان نفعاً لها هذا الحبس، لكون زوجها هو المسئول على كفايتها⁽⁶⁰⁾.

2- تأكيد المهر للزوجه: حيث اتفق جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة على أن مما يتأكد به المهر الدخول والخلوه، وتأكده بالدخول متفق عليه، لأن المهر قد وجب بالعقد، وصار ديناً في ذمته⁽⁶¹⁾.

والدليل على ذلك: حيث استدلل جمهور الفقهاء على ذلك من الكتاب والسنة والمعقول:

أولاً: من الكتاب: قول الله عز وجل: {وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ} (62)

وجه الدلالة من الآية: بأنه هذا دليل على وجوب المهر بالخلوه على وصف وهي التي لا حائل بينهما ولا مانع من

3- يأتي معنى البيان: يقال: فقه عنه، بالكسر، أي فهم. ويقال: ان فلان فقه عني ما بينت له ويفقه فقهاً إذا فهمه⁽⁴¹⁾.

4- يأتي معنى الفطنة: يقال: والفقه: الفطنة. وفي المثل: خير الفقه ما حضرت به، وشر الرأي الدبري⁽⁴²⁾.

تعريف الفقه اصطلاحاً:

تعريف الفقه عند الفقهاء: مجموع الأحكام والمسائل التي نزل بها الوحي، والتي استنبطها المجتهدون، أو أفتى بها أهل الفتوى، أو توصل إليها أهل التخريج، وبعض ما يحتاج إليه من مسائل الحساب التي ألحقت بالوصايا والموارث⁽⁴³⁾.

تعريف الفقه عند الأصوليين:

1- عرفه الإمام الغزالي⁽⁴⁴⁾ بأنه: العلم بالأحكام الشرعية الثابتة لأفعال المكلفين خاصة⁽⁴⁵⁾.

2- وعرفه فخر الدين الرازي⁽⁴⁶⁾ بكونه: العلم بالأحكام الشرعية العملية والمستدل على أعيانها بحيث لا يعلم كونها من الدين ضروره لا بد منها⁽⁴⁷⁾.

3- وعرفه القرافي⁽⁴⁸⁾ بكونه: هو العلم بالأحكام الشرعية العملية بالاستدلال⁽¹⁾ (49).

4- وعرفه الإمام السبكي⁽⁵⁰⁾ بأنه: هو العلم بالأحكام الشرعية العملية، المكتسب من أدلتها التفصيلية⁽⁵¹⁾.

5- وعرف ايضاً بأنه: العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية⁽⁵²⁾.

فاسم الفقيه عند الفقهاء لا يختص بالمجتهد-كما هو عند الأصوليين-بل يشمل ويشمل غيره من المشتغلين في هذه المسائل⁽⁵³⁾.

تعريف الضوابط الفقهية: يتضح أن مجال الضابط الفقهي أضيق من مجال القاعده الفقيهيه , فهما متفقان في أن كلا منهما حكم كلي تندرج تحته فروع فقهييه, إلا أن: الضابط يختص بباب فقهي واحد فقط, والقاعده أوسع مجالاً, فهي تتعلق بعده أبواب فقهييه⁽⁵⁴⁾.

المطلب الثاني

(دور الضوابط الشرعية لحقوق المراه)

- ب- عدم مساواة المهر مع مهر مثلها.
- ج- رفض أحد الزوجين الإسلام إذا كان أحدهما مسلماً.
- د- فساد العقد من الأساس، مثل عدم وجود شهود على هذا العقد.
- هـ- حرمة المصاهرة بين الزوجين فهذا من أسباب فسخ العقد.
- و- رد النكاح بكل عيب، كالجنون والجدام والبرص وداء الفرج الذي يمنع الوطء: إما قرن أو رتق في المرأة أو عنه في الرجل أو خصاء⁽⁷⁰⁾.
- 5- **أضرار عزل عن المرأة الحره:** أهنك اختلاف بين الفقهاء في هذا بين قولين:
- القول الأول: الإباحه مطلقاً:** سواء كان بإذن الزوجه أو عدم إذنها، مع أن الأفضل هو تركه وهو الراجح عند الشافعية⁽⁷¹⁾.
- أدله القول الأول:** استدلو على قولهم بالسنة والمعقول:
- أولاً: من السنه:** بما روي عن جابر-رضي الله عنه- حيث قال: كنا نعزل على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- والقرآن ينزل⁽⁷²⁾، وفي روايه لمسلم، كنا نعزل على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فبلغ ذلك النبي-صلى الله عليه وسلم- فلم ينهنا⁽⁷³⁾.
- ثانياً: من المعقول:** لأن حقها في الوطء دون الإنزال، بدليل أنه يخرج به من الفيئه، والعنه؛ ولأن من حقها أن تستمتع دون الإنزال، ومع ذلك يستحب أن تُستأذن⁽⁷⁴⁾.
- القول الثاني: الإباحه بشرط أن تُستأذن:** إن كان هذا لغير حاجه فهو مكروه، وهو ما قال به عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن عمر، وابن مسعود، وهو قول مالك، وهو القول الثاني للشافعية، وهو قول الحنابلة، وهو قول الحنفية، إلا أنهم استثنوا ما إذا فسد الزمان فأباحوه دون إذنها⁽⁷⁵⁾.
- أدله القول الثاني:** استدلو على قولهم بالسنة والمعقول:
- أولاً: من السنه:** روي عن سيدنا عمر-رضي الله عنه-، قال: ("نهي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن يعزل عن الحره إلا بإذنها")⁽⁷⁶⁾.
- ثانياً: من المعقول:**
- 1- لأن لها في الولد حقاً، وعليها في العزل ضرر، فلم يجز إلا التسليم والاستمتاع؛ إذ كان لفظ الإفضاء يقتضيه⁽⁶³⁾.
- ثانياً: من السنه:** "سئل ابن مسعود رضي الله عنه عن رجل تزوج امرأه، ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخل بها حتى مات؛ فقال ابن مسعود: لها مثل صداق نساءها لا وكس ولا شطط وعليها العده ولها الميراث؛ فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال: ("قضى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في بروع بنت واشق امرأه منا مثل ما قضيت")⁽⁶⁴⁾.
- وجه الدلاله من الحديث:** فيه إذا دخل بها قبل الفرض وجب لها مهر المثل بلا خلاف، ومهر المثل هو مهر نساء من نساءها في المال والجمال والبكاره والثيوبه في نساء عصبائهما بلا خلاف⁽⁶⁵⁾.
- ثالثاً: من المعقول:** حيث إن المقصد من النكاح هو الاستمتاع والوصله بعيداً عن الصداق، فصح من غير ذكره، مثل النفق⁽⁶⁶⁾.
- 3- **السكنى للزوجه:** حيث اتفق الفقهاء جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة على أنه يجب السكنى للزوجه على الزوج في بيت خال عن أهله وأهلها، لأن السكنى من كفايتها.
- والدليل على ذلك:** حيث استدل الفقهاء على ذلك من **الكتاب والمعقول:**
- أولاً: من الكتاب:** قول الله عز وجل: {أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ} ⁽⁶⁷⁾
- وجه الدلاله من الآيه:** تضمنت هذه الآيه الدلاله على وجوب نفقه المبتوتة، وأنه إذا طلق أحدهم المرأة أن يسكنها في منزل حتى تنقضي عدتها⁽⁶⁸⁾.
- ثانياً: من المعقول:** نتيجة للنكاح من قيامه بحبس الزوجه، فالزوجه لا غنى لها عن المسكن؛ لتستتر عن العيون ومن أجل الاستمتاع وحفظ المتاع؛ ونتيجة لذلك بالسكنى من حقوقها على زوجها؛ لأنه يلزم أن تسكن في الموضع الذي كان الزوج يسكن فيه⁽⁶⁹⁾.
- 4- **الفسح في النكاح:** للزوجه حق الفسخ في الأمور الآتية:
- أ- عدم وجود تكافؤ فيما بينهما.

بإذنها⁽⁷⁷⁾.

المطلب الاول:

(المفاهيم الشرعية في القرآن وضوابطه لحماية حقوق المرأة)
إن المفاهيم الشرعية في القرآن أكثر من أن تحصى في بحث واحد، وهي ما جاءت إلا ومعها ضوابط لحماية حقوق المرأة، ونستطيع أن نوضح بعضها على سبيل المثال لا الحصر، ومن ذلك:

1- مفهوم المساواة في الثواب، والتكليف، والتدين، والعبادة، والجزاء: ساوى الإسلام تمامًا بين الرجل والمرأة في كل شيء فيما يخص النسب البشري والإنساني؛ من أجل حمايته حقها في ثواب العباد، وقد وضع الله - سبحانه وتعالى - أن المرأة في حال كونها عملت عملاً صالحاً فسوف تُثاب عليه، وإن أساءت ستعاقب، وهي مثل الرجل تمامًا، حيث قال الله - سبحانه وتعالى -: {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} (81)، وقوله - سبحانه وتعالى -: {فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّمَّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ ۖ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ} (82). وعندما يذكر الله - سبحانه وتعالى - أي صفة صالحة وجيدة في الرجل فهو يذكر مثلها في المرأة أيضًا، حيث قال الله - تعالى -: {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا} (83).

2- في الحدود الشرعية لم يفرق الإسلام بين الرجل والمرأة في الحدود الشرعية، فهي مثله مسؤوله عن تصرفاتها، فقد قال الله - سبحانه وتعالى - فيما يخص حد السرقة: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنْ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} (84). وقوله - سبحانه وتعالى - فيما يخص حد الزنا: {الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ} (85).

3- في القصاص: يتجلى العدل الإلهي فيما يخص تشريع

2- لأن كون حدوث الوطء عن إنزال فمهو من أسباب حصول الولد؛ لذا فلها الحق في الولد، والعزل ينتج عنه فوات الولد، فكان هذا سببًا لفوات حقها⁽⁷⁸⁾.
أجيب على ذلك: الذي ورد في النهي فهو محمول على كراهه التنزيه، وأيضًا ما ورد في الإذن فهو محمول على كونه ليس حرامًا، وليس معنى ذلك نفي الكراهه⁽⁷⁹⁾.

الترجيح

والذي أميل إليه في الترجيح هو القول الأول القائل: الإباحه على المطلق؛ سواء كان بإذن الزوجه أو لم تأذن، مع أن الترك هو الأفضل وهو القول الراجح عند الشافعيه، وذلك لما يلي:

1- لقوه أدلته وسلامتها من المعارضه.

2- ضعف القول الثاني بما ورد عليه من مناقشات.

6- الذمه التي يرتبط بالمال تكون منفصله ما بين الأزواج :
فللزوجه الذمه الماليه والأهليه الكامله المستقله عن زوجها ، وبما تكسبه من عملها في إطار أحكام الشرع لها الحق في ان يتصرف فيها مطلقاً ، وكذا لها الحق في امولها الخاصه كحقها في التملك، وحق التصرف بما تملكها كيفما تشاء وليس للزوج عليها أي سلطان في ذلك، ولا تحتاج المرأة ان تأذن زوجها في التملك والتصرف بما يمتلكها من الاموال، فلها حق التملك والتصرف في المال والمهر والهبة والميراث..

7- عمل المرأة: ان عمل المرأة إذا ضبطت بالضوابط لا تخالف الشرعيه، ولا توجد الاختلاط، فليس هناك أي مانع من ناحيه الشرع من العمل، وذلك جائز لها في ذاته ، وقد يكون فيها مطلوبًا طلب استحباب، أو طلب وجوب، إذا احتاجت إليه: كأن تكون أرملة أو مطلقه ولا مورد لها ولا عائل، وهي قادره على نوع من الكسب يكفيها من ذل السؤال أو المنه⁽⁸⁰⁾.

المبحث الثالث

(المفاهيم الفقهيه وضوابط الشرعيه للدفاع عن

حقوق المراه)

روي عن السيدة عائشه -رضي الله عنها- انها قالت: «دخلت امرأه معها ابنتان لها تسأل، فلم تجد عندي شيئا غير تمره، فأعطيتها إياها، فقسمتها بين ابنتيهما، ولم تأكل منها، ثم قامت فخرجت، فدخل النبي -صلى الله عليه وسلم- علينا فأخبرته، فقال: من ابتلي من هذه البنات بشيء كن له سترا من النار»⁽⁹³⁾.

2- عدم التعدي عليها بكل أنواع الإيذاء كالضرب وغيره:
وذلك صيانته لحق المرأة، لما روي عن محمد بن عبد الرحمن: أن الربيع بنت معوذ بن عفراء أخبرته: «أن ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسر يدها، وهي جميله بنت عبد الله بن أبي، فأتى أخوها يشتكيه إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فأرسل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلى ثابت فقال له: خذ الذي لها عليك وخل سبيلها، قال: نعم، فأمرها رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: أن تتربص حيضه واحده، فتلحق بأهلها»⁽⁹⁴⁾.

3- حق المرأة في أداء العبادات في المساجد، وحق التعليم:
وهذا من المفاهيم الثابته لحق المرأة، مع وضع الضوابط الحاكمه لجواز خروج المرأة لإقامه الشعائر، وتعلم العلوم الشرعيه والدنيويه، لما روي عن ابن عمر -رضي الله عنه-، قال: ("كانت امرأه لعمر، تشهد صلاه الصبح والعشاء في الجماعه في المسجد، فقيل لها: لم تخرجين، وقد تعلمين أن عمر يكره ذلك ويغار؟ قالت: وما يمنعه أن ينهاني؟ قال: يمنعه قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله")⁽⁹⁵⁾.

المطلب الثالث

المفاهيم الشرعيه في الاجماع وضوابطها حمايه حقوق

المرأه

بعد أن بينا المفاهيم الشرعيه في القرآن، والسنة وضوابطها لحمايه حقوق المرأه، نصل إلى مفهوم ذلك في الإجماع، وكما ذكرنا حق المرأه في النفقه والسكنى وغيرها من خلال القرآن، والسنة نستطيع توضيح بعضا من ذلك من خلال الإجماع، وذلك في النقاط التاليه:

القصاص، حيث يقول الله -سبحانه وتعالى- في كتابه العزيز: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} (86)، وكذلك في القصاص بين الذكر والأنثى للحفاظ على حق المرأه في التشريع الإسلامي، كما جاء في قوله - سبحانه وتعالى-: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ۖ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ} (87).

وقد استدلل الفقهاء حكماً فقهيًا بهذه الآيه، وهو أن الرجل يُقتل بالمرأه، وهو ما ذهب إليه جمهور العلماء، وقال ابن المنذر بالإجماع عليه، وقد روي في البحر عن عمر بن عبد العزيز، والحسن البصري، وعكرمه، وعطاء، ومالك، وأحد قولي الشافعي بأنه لا يقتل الرجل بالمرأه وإنما تجب الدية⁽⁸⁸⁾.

المطلب الثاني

المفاهيم الشرعيه في السنه النبويه وضوابطه حمايه

حقوق المرأه

بمجيء الإسلام أخذت المرأه كافه حقوقها سواء كانت هذه المرأه أمًا أو بنتًا، ونفى الإسلام بأحكامه كل اتهام وجه إليه بكونه لم يعط المرأه حقوقها، فكانت البنات قبل الإسلام يتم وأده، والوَاد هو الدفن وهن أحياء، فأنكر القرآن الكريم هذا الفعل المنكر والشنيع، حيث قال الله -سبحانه وتعالى- في كتابه العزيز: {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ} (89)، وقوله -سبحانه وتعالى-: {قَدْ حَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ ۗ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ} (90)، وقال -سبحانه وتعالى-: {وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ} (91).

ومن هذه المفاهيم الشرعيه في السنه النبويه، والتي جاءت بضوابط لحمايه حقوق المرأه:

1- رعايه البنات: فقد حث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على رعايه البنات، لما روي عن أنس بن مالك. قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "من عال جاريتين حتى تبلغا، جاء يوم القيامة أنا وهو" وضم أصابعه⁽⁹²⁾، وما

الفقيه ودورها في حماية المرأة، و دراسته أقوال الفقهاء، وأدلتهم، ومناقشتها في بعض المسائل في البحث، وبيان الراجح في كل مسأله، فبالإمكان إنجاز أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، وتوصيات على النحو التالي:

1- المرأة تخاطب بما يخاطب به الرجل - غالباً - في كثير من الأحكام لأن النساء شقائق الرجال.

2- جاء الخطاب كثيراً في القرآن الكريم والسنة النبوية للرجال والنساء، في بيان الأحكام المتعلقة بالعبادات والمعاملات والأحوال الشخصية.

3- كرم الإسلام المرأة وفضلها، وأعطى لها إنسانيتها، وبأهليتها الكاملة للتكليف، واعطاها المسؤولية والجزاء، وكذا دخولها الجنة ويعتبرها إنساناً كريماً، ولها ما للرجل من الحقوق.

4- وجوب النفقة والسكنى والمهر وسائر الحقوق المالية للمرأة على الرجل.

5- استعمال العرف كدليل من أدله الاستدلال، ويكون التوصية بتشكيل لجان عرفية في بعض الأمور التي لا تحتاج إلى مجهود ووقت، وإعطاء صلاحيات لتلك اللجان خاصة في أحكام الأسرة والأحوال الشخصية لكثرة النزاعات فيها.

الهوامش

- (1) انظر: لسان العرب (459/12)، مختار الصحاح (244/1)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (262/3).
- (2) سورة الإسراء، الآية رقم (23).
- (3) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البردوي (253/2)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (36/2)، الإجماع في شرح المنهاج للسبكي (27/3)، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول للإنسوي (148/1).
- (4) انظر: المستصفي للغزالي (265/1).
- (5) سورة المائدة، الآية رقم (48).
- (6) انظر: لسان العرب (175/8)، القاموس المحيط (732/1)، مقاييس اللغة لابن فارس (386/3)، تاج العروس (259/21)، الكليات للكفوي (524/1).
- (7) انظر: معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود للخطابي (79/1).
- (8) انظر: الكليات للكفوي (524/1).

1-نفقه الزوجه: اتفق جميع أهل العلم على وجوب نفقه الزوجه على الزوج في حال مكنت نفسها من زوجها، وكانت على استعداد وتطبيق الوطاء، ولا وجود لأي مانع عنه لغير عذر شرعي، حيث يقول ابن المنذر: اتفق أهل العلم على وجوب نفقه الزوجه على زوجها في حاله البلوغ إلا الناشز منها(96).

2-السكنى: وذلك ثابت بإجماع الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، حيث قالوا: من حق الزوجه السكنى، وهو حق ثابت بإجماع جميع أهل العلم(97).

3- التفريق بين الزوجين بسبب الإسلام: حيث كان إجماع الصحابة -رضي الله عنهم-، فإنه روي أن رجلاً من بني تغلب أعلنت امرأته إسلامها، فعرض عمر-رضي الله عنه- عليه الإسلام، فامتنع، ففرق بينهما، وكان ذلك بمحض من الصحابة -رضي الله عنهم-، فيكون بذلك إجماعاً(98).

خاتمه البحث

الحمد لله ثم الحمد لله رب العالمين، حمداً طيباً ومباركاً فيه، {مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا يَجِدُ لَهُ وِيلِيًّا مُرْشِدًا}(99)،. والصلاه والسلام على سيدنا محمد-صلى الله عليه وسلم- الذي أضاءت بنور هديه الظلمات، وأكرمنا الله برسالته، وأعزنا بدينه، وعلى آله وأصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد

فمن خلال العرض، والتحليل الذي سار عليه البحث، وبعد تعريف المفاهيم الشرعية والضوابط الفقيهيه ودورها في حمايه حقوق المرأة، وبيان أهم الأحكام المتعلقة بها، فبالإمكان إنجاز أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، وتوصيات على النحو التالي:

نتائج البحث وأهم التوصيات

من خلال العرض، والتحليل الذي سار عليه البحث، وبعد تعريف المفاهيم الشرعية، وبيان حكمها و الضوابط

- (9) انظر: الكليات للكفوي (524/1).
- (10) سورة الإسراء، الآية رقم (70).
- (11) سورة البقرة، الآية رقم (30).
- (12) سورة الأنعام، الآية رقم (165).
- (13) سورة النمل، الآية رقم (62).
- (14) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (1319)، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، وأخرجه مسلم في صحيحه برقم (2643)، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة.
- (15) انظر: شرح النووي على مسلم (208/16).
- (16) سورة النساء، الآية رقم (1).
- (17) سورة النساء، الآية رقم (34).
- (18) سورة لقمان، الآية رقم (14).
- (19) سورة الشورى، الآية رقم (49-50).
- (20) سورة الروم، الآية رقم (21).
- (21) سورة النساء، الآية رقم (1).
- (22) سورة الحجرات، الآية رقم (13).
- (23) أخرجه البخاري في صحيحه - ت البغا، برقم (3153)، كتاب الأنبياء، باب: قول الله تعالى: {وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة}، أخرجه مسلم في صحيحه - ط التركية، برقم (1468)، كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء.
- (24) أخرجه مسلم في صحيحه - ط التركية، برقم (1218)، كتاب الحج، باب حجة النبي - صلى الله عليه وسلم.
- (25) انظر: لسان العرب (340/7)، مختار الصحاح (182/1)، مقاييس اللغة لابن فارس (386/3)، تاج العروس (439/19).
- (26) القاموس المحيط للفيروزآبادي (1/1412)، الصحاح للجوهري (1/404)، أساس البلاغة للزمخشري (1/272).
- (27) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود الكمال ابن الهمام السيواسي الأصل ثم القاهري الحنفي، ولد سنة 790 تسعين وسبعمئة، أهم شيوخه: العز بن عبد السلام، من تصانيفه النافعة: شرح الهداية في الفقه، والتحرير في أصول الفقه، مات في يوم الجمعة سابع رمضان سنة 861 هـ بمصر. انظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (2/194).
- (28) هو: أحمد بن محمد الفيومي ثم الحمي، كان فاضلاً عارفاً باللغة والفقه، أشهر مؤلفاته: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، توفي سنة نيف وسبعين وسبعمئة.
- انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (1/105)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (1/389)،
- معجم المؤلفين لكحالة (2/144).
- (29) عبد الغني النابلسي، شاعر عالم بالدين والأدب مكثر من التصنيف، له مصنفات كثيرة جداً منها: الحضرة الأنسية في الرحلة القدسية، وتعتبر الأنام في تعبير الأنام، وغيرها، توفي في دمشق سنة 1143 هـ. انظر: تراجم شعراء الموسوعة الشعرية، الموسوعة الشعرية (1/1609)
- (30) انظر: تيسير التحرير لأمير بادشاه الحنفي (15/1).
- (31) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للحموي (2/510).
- (32) انظر: الأشباه والنظائر للسبكي (11/1)، الأشباه والنظائر لابن نجيم (137/1)، الأشباه والنظائر للسيوطي (9/1)، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير - ابن النجار الحنبلي (30/1)، الكليات للكفوي (728/1)، القواعد الفقهية ليعقوب الباسحسين (58/1)، القواعد الفقهية للندوي (46/1).
- (33) ابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم بن محمد الحنفي، كان عالماً محققاً فقيهاً وأصولياً، توفي سنة (970) هـ في مصر من أشهر مؤلفاته: الأشباه والنظائر، البحر الرائق شرح كنز الدقائق؛ انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (523/10)، الأعلام للزركلي (64/3).
- (34) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم (137/1).
- (35) انظر: معجم مقاييس اللغة (442/4)، لسان العرب (522/13)، تاج العروس (456/36).
- (36) سورة التوبة، الآية رقم (122).
- (37) سورة هود، الآية رقم (91).
- (38) سورة الإسراء، الآية رقم (44).
- (39) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (143)، كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، أخرجه مسلم في صحيحه برقم (2477)، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.
- (40) انظر: مختار الصحاح (242/1)، لسان العرب (522/13)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (479/2).
- (41) انظر: لسان العرب (522/13).
- (42) انظر: تاج العروس (456/36)، لسان العرب (523/13)، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً (289/1).
- (43) انظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن - عبد الكريم بن علي بن محمد النملة - (18/1).
- (44) أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي النيسابوري، أحد أعلام عصره وأحد أشهر علماء المسلمين في القرن الخامس الهجري، (450 هـ - 505 هـ)، كان فقيهاً وأصولياً وفيلسوفاً، وكان صوفي الطريقة، شافعي الفقه، ولد وعاش في طوس، ثم انتقل إلى نيسابور ليلتزم أبا المعالي الجويني (الملقب بإمام الحرمين)، فأخذ عنه

- معظم العلوم، وله مصنفات كثيرة منها: الاقتصاد في الاعتقاد، إحياء علوم الدين، المستصفي، انظر: سير أعلام النبلاء (267/14)، الأعلام للزركلي (22/7).
- (45) انظر: المستصفي-الغزالي- (5/1).
- (46) الرّازي، فخر الدين (544 - 606هـ)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين. ولد في الري بطبرستان، أخذ العلم عن كبار علماء عصره، ومنهم والده، كان الرازي عالماً في التفسير وعلم الكلام والفلك والفلسفة وعلم الأصول وفي غيرها. ترك مؤلفات كثيرة تدل على غزارة علمه وسعة اطلاعه أبرزها تفسيره الكبير المعروف بمفاتيح الغيب، اختلف في سبب وفاته، وقيل مات مسموماً، انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (81/8)، الأعلام للزركلي (313/6).
- (47) انظر: المحصول-الرازي- (78/1).
- (48) القرابي (684 هـ = 1285 م) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين الصنهاجي القرابي: من علماء المالكية نسبته إلى قبيلة صنهاجة، وهو مصري المولد والمنشأ والوفاء. له مصنفات جليلة في الفقه والأصول، منها أنوار البروق في أنواء الفروق، و الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرف القاضي والإمام، و (الذخيرة) في فقه المالكية، انظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (1/236)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (270/1)، معجم المطبوعات العربية والعربية (1501/2)، الأعلام للزركلي (94/1).
- (49) انظر: شرح تنقيح الفصول-القرابي- (17/1).
- (50) هو: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي أبو نصر قاضي القضاة، لقب بتاج الدين، مؤرخ، باحث، ولد في القاهرة وانتقل إلى دمشق، من مؤلفاته "طبقات الشافعية"، و"معيد النعم"، و"جمع الجوامع" في أصول الفقه، توفي سنة 771، انظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (390/1).
- (51) انظر: الإجماع في شرح المنهاج (28/1)، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (11/1)، علم أصول الفقه و خلاصة تاريخ التشريع-عبد الوهاب خلاف- (13/1)، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي- محمد بن الحسن بن العربي بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي- (61/1).
- (52) انظر: التلويح على التوضيح-سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني- (19/1)، تيسير علم أصول الفقه - عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب البيهقي الجديع العنزي- (11/1).
- (53) انظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن-عبد الكريم بن علي بن محمد النملة- (18/1).
- (54) انظر: القواعد الفقهية للندوي (46/1).
- (55) انظر: حاشية ابن عابدين = رد المحتار ط الحلبي (572/3)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (181/4)، الحاوي الكبير (414/11)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف - ت التركي (287/24).
- (56) سورة الطلاق، الآية رقم (7).
- (57) انظر: أحكام القرآن للجصاص ط العلمية (236/2)، أحكام القرآن للكنيا الهراسي (423/4)، أحكام القرآن لابن العربي ط العلمية (289/4)، تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن (170/18)، تفسير ابن كثير - ت السلامة (153/8).
- (58) أخرجه مسلم في صحيحه - ط التركية، برقم (1218)، كتاب الحج، باب حجة النبي -صلى الله عليه وسلم-.
- (59) انظر: المنتقى شرح الموطأ (126/4)، شرح النووي على مسلم (184/8)، شرح صحيح البخاري - ابن بطلال (492/3)، فتح الباري لابن حجر (500/9)، سبل السلام شرح بلوغ المرام - ط الحديث (321/2).
- (60) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (16/4)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (51/3)، الحاوي الكبير (417/11)، المغني لابن قدامة - ت التركي (348/11).
- (61) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (291/2)، حاشية الصاوي على الشرح الصغير = بلغة السالك لأقرب المسالك (430/2)، روضة الطالبين وعمدة المفتين (263/7)، كشاف القناع عن متن الإقناع - ط وزارة العدل (493/11).
- (62) سورة النساء، الآية رقم (21).
- (63) انظر: أحكام القرآن للجصاص ط العلمية (530/1)، أحكام القرآن لابن العربي ط العلمية (473/1)، تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (13/10)، تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن (102/5).
- (64) أخرجه الترمذي في سننه - ت بشار، برقم (1145)، أبواب النكاح، باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها.
- (65) انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (2102/5)، الاستذكار (147/7)، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي (251/4)، سبل السلام شرح بلوغ المرام - ط الحديث (220/2).
- (66) انظر: المغني لابن قدامة - ت التركي (138/10).
- (67) سورة الطلاق، الآية رقم (6).
- (68) انظر: أحكام القرآن للجصاص ط العلمية (614/3)، تفسير الطبري جامع البيان - ط هجر (60/23)، تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (564/30)، تفسير ابن كثير - ط العلمية

- (174/8).
(90) سورة الأنعام، الآية رقم (140).
(91) سورة التكويد، الآية رقم (8-9).
(92) أخرجه مسلم في صحيحه - ت عبد الباقي، برقم (2631)، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الإحسان إلى البنات.
(93) أخرجه البخاري في صحيحه - ط السلطانية، برقم (1418)، كتاب الزكاة، باب اتقوا النار ولو بشق تمرة.
(94) أخرجه النسائي في سننه، برقم (3497)، كتاب الطلاق، عدة المختلعة.
(95) أخرجه البخاري في صحيحه - ط السلطانية، برقم (900)، كتاب الجمعة، باب ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد.
(96) انظر: الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر (154/5).
(97) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (16/4)، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (509/2)، المجموع شرح المهذب - ط المنيرية (164/18)، الفروع وتصحيح الفروع (291/9)، الفروع لابن مفلح (577/5).
(98) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (337/2).
(99) سورة الكهف: الآية (17).
- المهذب - ط المنيرية (165/18)
(69) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (16/4)، المجموع شرح
(70) انظر: حاشية ابن عابدين = رد المختار ط الحلبي (186/3)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (336/2)، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (259/2)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (74/3)، المغني لابن قدامة - ت التركي (391/9).
(71) انظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين (205/7)، شرح النووي على مسلم (9/10).
(72) أخرجه البخاري في صحيحه - ت البغا، برقم (4911)، كتاب النكاح، باب: العزل.
(73) أخرجه مسلم في صحيحه - ط التركية، برقم (1440)، كتاب النكاح، باب: حكم العزل.
(74) انظر: المغني لابن قدامة - ت التركي (230/10)، كشف القناع عن متن الإقناع - ط وزارة العدل (82/12).
(75) انظر: حاشية ابن عابدين = رد المختار ط الحلبي (176/3)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (476/3)، الحاوي الكبير (320/9)، شرح النووي على مسلم (9/10)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف - ت التركي (391/21).
(76) أخرجه ابن ماجه في سننه - ت الأرنؤوط، برقم (1928)، أبواب النكاح، باب العزل.
(77) انظر: المغني لابن قدامة - ت التركي (230/10)، كشف القناع عن متن الإقناع - ط وزارة العدل (82/12).
(78) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (334/2).
(79) انظر: شرح النووي على مسلم (9/10).
(80) انظر: "فتح القدير للكمال ابن الهمام وتكملته"، ط /الحلبي (398/4)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (181/5)، شرح منتهى الإرادات للبهوتي = دقائق أولي النهى ط عالم الكتب (236/3).
(81) سورة النحل، الآية رقم (97).
(82) سورة آل عمران، الآية رقم (195).
(83) سورة الأحزاب، الآية رقم (35).
(84) سورة المائدة، الآية رقم (38).
(85) سورة النور، الآية رقم (2).
(86) سورة البقرة، الآية رقم (179).
(87) سورة البقرة، الآية رقم (178).
(88) انظر: نيل الأوطار (23/7).
(89) سورة الأنعام، الآية رقم (151).

فهرست المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- كتب التفسير:

- أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت: 370هـ)، أحكام القرآن، المحقق: محمد صادق القمحاوي - عضو لجنه مراجعه المصاحف بالأزهر الشريف، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تاريخ الطبع: 1405 هـ.
"القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت: 543هـ)، أحكام القرآنراجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م".
"أبو الحسن الطبري علي بن محمد بن علي، الملقب بعماد الدين، المعروف بالكيا الهراسي الشافعي (ت 504هـ)، أحكام القرآن، المحقق: موسى محمد علي وعزه عبد عطيه، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، 1405 هـ".
"أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فوح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384 هـ - 1964 م".

دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى الباي الحلبي".
أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: 275هـ)، سنن أبي داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
محمد بن عيسى بن سؤره بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج 1، 2) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج 3) وإبراهيم عطوه عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج 4، 5)، الناشر: شركه مكتبه ومطبعه مصطفى الباي الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م.
ابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت: 449هـ)، شرح صحيح البخاري لابن بطلال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، الطبعة: الثانية، 1423 هـ - 2003 م.

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، صحيح البخاري، المحقق: د. مصطفى ديب البغا، الناشر: (دار ابن كثير، دار اليمامة) - دمشق، الطبعة: الخامسة، 1414 هـ - 1993 م.
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (773-852هـ)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة-بيروت، 1379.
"الإمام أحمد بن حنبل (164 - 241 هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسه الرساله، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م."
أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت: 388هـ)، معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، الناشر: المطبعة العلمية - حلب، الطبعة: الأولى 1351 هـ - 1932 م.
محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت 1250هـ)، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصبايطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1993 م.

4- كتب الفقه وأصوله:

زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت: 970هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، وفي آخره: تكمله البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد 1138 هـ)، وبالhashيه: منحه الخالق لابن عابدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ.
علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد المزداوي (ت 885 هـ)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (المطبوع مع المنقح والشرح الكبير)، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي - د عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1415 هـ - 1995 م.
موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه المقدسي الجماعليي الدمشقي الصالح الحنبلي (541 - 620هـ)، المغني، المحقق:

"علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري، الملقب بعماد الدين، المعروف بالكيا الهراسي الشافعي (ت 504هـ)، أحكام القرآن، المحقق: موسى محمد علي وعزه عبد عطيه، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، 1405 هـ".
أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت 606هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1420 هـ.
أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، تفسير القرآن العظيم، المحقق: سامي بن محمد سلامه، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية 1420 هـ - 1999 م.

3- كتب الحديث النبوي وعلومه وشروحه:

"أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 - 2000".
مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، المسند الصحيح المختصر "ينقل العدل عن العدل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت".
الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزيداني الكوفي الصريزي، الحنفى المشهور بالمطهرى (ت 727هـ)، المفاتيح في شرح المصاييح، تحقيق ودراسه: لجنة مختصه من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، وهو من إصدارات إداره الثقافه الإسلاميه - وزاره الأوقاف الكويتيه، الطبعة: الأولى، 1433 هـ - 2012 م.
أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت: 474هـ)، المنتقى شرح الموطأ، الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظه مصر، الطبعة: الأولى، 1332 هـ.
أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، 1392.
أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت 1353هـ)، تحفه الأحوذى بشرح جامع الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسيني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأخير (المتوفى: 1182هـ)، سبل السلام، الناشر: دار الحديث، الطبعة: بدون طبعه وبدون تاريخ.
"أبن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وواجه اسم أبيه يزيد (ت: 273هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر:

- عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالخطاب الرُّعيني المالكي (ت: ٩٥٤ هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت: ١٠٠٤ هـ)، نهایه المحتاج إلى شرح المنهاج، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: ط أخيره - ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م.

"تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت: ٧٧١ هـ)، الأشباه والنظائر، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م."

جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

زين الدين بن إبراهيم بن محمد، الشهير بابن نجيم (ت: ٩٧٠ هـ)، الأشباه والنظائر، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

"شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي (ت: ٧٥٦ هـ) وولده تاج عبد الوهاب بن علي السبكي (ت: ٧٧١ هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج (على منهاج الوصول إلى علم الأصول للفاضل البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥ هـ)، المؤلف: الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م."

محمد بن الحسن بن العربي بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي (ت: ١٣٧٦ هـ)، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

د. عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، (تحرير لمسائله ودراساتها دراسة نظرية تطبيقية)، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى: 1420 هـ - 1999 م.

أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥ هـ)، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦ هـ)، الحصول، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسه الرساله، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

سعد الدين مسعود بن عمر الفتازاني (ت: ٧٩٢ هـ)، التلويح على التوضيح لمن التنقيح في أصول الفقه، ومعه: التوضيح في حل غوامض

الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: 587 هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، 1406 هـ - 1986 م.

"ثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت: 743 هـ)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشَّيْبِي، عالحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشَّيْبِي (المتوفى: 1021 هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1313 هـ."

أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحفه المحتاج في شرح المنهاج، روجعت وصححت: على عده نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، الطبعة: بدون طبعه، عام النشر: ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م.

محمد بن أحمد بن عرفه الدسوقي المالكي (ت: ١٢٣٠ هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعه وبدون تاريخ.

محمد أمين، الشهير بابن عابدين [ت: ١٢٥٢ هـ]، حاشية رد المحتار، على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م.

أحمد سلامه القليوبي وأحمد البرلسي عميره، حاشيتا قلوبوي وعميره، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعه، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦ هـ)، روضة الطالبين وعمده المفتين، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتبة الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م.

"الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري، المعروف بابن الهمام الحنفي (ت: ٨٦١ هـ)، فتح القدير على الهداية [خلافا لما جاء على غلاف الجزء الأول من ط الحلبي تبعا لطبعه بولاق ٦٨١]، ويليهِ: تكمله شرح فتح القدير المسماه: «نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار»، تأليف: شمس الدين أحمد المعروف بقاضي زاده (ت: ٩٨٨ هـ)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر (وصورتها دار الفكر، لبنان)، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ = ١٩٧٠ م."

منصور بن يونس البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١ هـ)، كشاف القناع عن الإقناع، تحقيق وتحرير وتوثيق: لجنة متخصصة في وزارة العدل، الناشر: وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، (١٤٢١ - ١٤٢٩ هـ) = (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ م).

"شمس الدين، محمد بن محمد، الخطيب الشربيني [ت: ٩٧٧ هـ]، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، حققه وعلّق عليه: علي محمد معوض

والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426هـ - 2005م.
"أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ)،
الكليات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية، المحقق: عدنان
درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسه الرساله - بيروت".
أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠
هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير الناشر: المكتبة العلمية -
بيروت.

أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)،
أساس البلاغ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب
العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي
(ت: 1205هـ) تاج العروس، المحقق: مجموعه من المحققين، الناشر:
دار الهداية.

"علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816هـ) كتاب
التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه جماعه من العلماء بإشراف
الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى
1403هـ - 1983م".

التنقيح، لصدر الشريعة المحبوبي (ت ٧٤٧ هـ)، الناشر: مطبعة محمد
علي صبيح وأولاده بالأزهر - مصر، الطبعة: ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، إرشاد
الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، المحقق: الشيخ أحمد عزو
عنايه، دمشق - كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي
الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الطبعة
الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

"محمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحسيني الحنفي الخراساني البخاري المكي
(ت: ٩٧٢ هـ)، تيسير التحرير على كتاب التحرير في أصول الفقه
الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية لكامل الدين ابن همام الدين
الإسكندري، الناشر: مصطفى البابي الحلبي مصر (١٣٥١هـ -
١٩٣٢م)".

عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، تيسير علم
أصول الفقه، الناشر: مؤسسه الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت
- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير
بالقراي (ت: ٦٨٤هـ)، شرح تنقيح الفصول، المحقق: طه عبد
الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة: الأولى،
١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

"تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف
بابن النجار الحنبلي (ت: ٩٧٢ هـ)، شرح الكوكب المنير = المختبر
المبتكر شرح المختصر، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر:
مكتبة العبيكان، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م".

- عبد الوهاب خلاف (ت: ١٣٧٥هـ)، علم أصول الفقه وخصاله تاريخ
التشريع، الناشر: مطبعة المدني «المؤسسه السعوديه بمصر».

علاء الدين، عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت: ٧٣٠ هـ)، كشف الأسرار عن
أصول فخر الإسلام البزدوي، وبهامشه: «أصول البزدوي» [وقد تم
وضعها بأعلى الصفحات في هذه النسخة الإلكترونية]، الناشر:
شركة الصحافه العثمانية، إسطنبول، الطبعة: الأولى، مطبعة سنه
١٣٠٨هـ - ١٨٩٠م.

"عبد الرحيم بن الحسن بن علي السنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين
(ت: ٧٧٢هـ)، نهایه السؤل شرح منهاج الوصول، الناشر: دار
الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ -
١٩٩٩م".

5- كتب اللغة:

أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج
اللغة وصحاح العربيته تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار
العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

محمد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: 817هـ)، القاموس
المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسه الرساله، بإشراف:
محمد نعيم العرقشوسي، الناشر: مؤسسه الرساله للطباعة والنشر

فهرس الموضوعات

المقدمه

منهج البحث

المبحث الأول: المفاهيم الشرعيه للدفاع عن حقوق المرأة

المطلب الأول: معنى المفاهيم الشرعيه وأحكامها

المطلب الثاني مفهوم المرأة ومكانتها في الشرعيه

المبحث الثاني : الضوابط الفقهيه ودورها في حمايه المراه

المطلب الأول معنى الضوابط الفقهيه والحكمه مها)

المطلب الثاني: دور الضوابط الشرعيه لحقوق المراه

المبحث الثالث المفاهيم الفقهيه وضوابط الشرعيه للدفاع عن حقوق المراه.....

المطلب الأول المفاهيم الشرعيه في القرآن وضوابطه لحمايه حقوق المرأة.....

المطلب الثاني المفاهيم الشرعيه في السنه النبويه وضوابطه لحمايه حقوق المراه.....

المطلب الثالث المفاهيم الشرعيه في الاجماع وضوابطها لحمايه حقوق المرأة.....

خاتمه البحث وأهم النتائج والتوصيات

الفهارس العامه قائمه المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

الهوامش

(جه مکه رۆاکان و رێککاره فقه ییه کان ورۆلی له باراستنی ما فه کانی ئافره تدا)

* فاروق عه باس نور الدین ره مه زان و **جه مال فاتح عه لی

* زانکۆ ته کنییکی باکورر، به یمانکای تهکنیکی که رکه وک، هه رێما کوردستانی-عیراق

**زانکۆ ته کنییکی باکورر، به یمانکای تهکنیکی که رکه وک، هه رێما کوردستانی-عیراق

پوخته

سوپاس بۆ الله که خواوه ندی هه موو جیهانه کانه و دروود و سلاو له بوونوه ر الله بيشه وای په یامید راوه

کان ودواتن:-

ئیسلام شکونه ندی ئافره تی پاراستوووه و گرنگدان و خه رجکردن له سه ری به ترك داناوه وهوروه ها ده

بیت ئاگاداری مافه کانی بیت ومافی ده نگدانی هه یه هه روه ها ده توانیت بیرورای خۆی بلیت له گه ل

ریگگاره ره واکان، و یه کسانى نیۆان ئافره ت و پیاو له مافه کان و په رسته کان و کرئ تیجوووه ره واکان له گه

ل خستنه رووی پسپۆره کانی ئافره ت به هه ندی (دادوه ری) ده رباره ی پیاو ئه مه ش له وه یا ده رده که یت

كه خه ر جکردن له سه ر ئا فره ت وهه روه ها داين كردنى شويى ئيشته جييونى به ئه رك داناوه وهه روه ه ا ماره ي وره وا بوونى كاريككنى ،ئافره تان وه كو مافيك له مافه ره واكانى له كه ل خستنهه رووى واتاى چه مكه ره واكان و دادوه ريبه كانى وواتاى ريگگارى ره وا له كه لبه كارهينانى له چه گكه كان ئافره ت و شويى له شه ريبه تدا وچه مكه فقه يبه كان و قورئان وسوننه وه وكؤ ده نك كؤمه ليك ده رئه نجام له خؤده كريت كه بيتى كه له يشتم داوى خويندين بابه كه ه ئاشنا بوون بيتى له هه موو لايه نه كانييه وه . له سنوورى خؤيندى ليكؤله ر و فراوانى كانه زه كانى ليكؤلينه وه.

SHARIA CONCEPTS AND JURISPRUDENTIAL CONTROLS AND THEIR ROLE IN PROTECTING WOMEN'S RIGHTS

FAROOQ ABBAS NOOR ALDEEN RAMADAN* and JAMAL FATEH ALI **

*NORTHERN TECHNICAL UNIVERSITY, KIRKUK TECHNICAL INSTITUTE,

**NORTHERN TECHNICAL UNIVERSITY, KIRKUK TECHNICAL INSTITUTE,

ABSTRACT:

Praise be to God, Lord of the worlds, and prayers and peace be upon the most honorable creation of God and the master of the messengers, Muhammad, the Messenger of God, may God's prayers and peace be upon him, and after:

Islam honored women and obligated them to be cared for, spent on them and respected their rights, and they have the right to vote and express their opinion, with the legal controls, and equality between women and men in rights, acts of worship, wages and legal expenses, with an explanation of the specialization of women with some rulings on men, and this is evident in the obligation of alimony, housing, and the dowry, And the permissibility of women working as one of their legitimate rights, with an explanation of the meaning of legal concepts and their rulings, and the meaning of legal controls, with a mention of a group of women's concepts and their place in the Sharia, and mentioning the jurisprudential concepts and Sharia controls to defend women's rights through the Qur'an, Sunnah, and consensus. And it included a number of conclusions Which we were able to reach after studying the subject and being familiar with it in all its aspects - within the limits of the researcher's knowledge and the capacity of the research papers.

KEYWORDS: Concepts ,Controls ,Protection ,Women